

أثر التسعير البورصي على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

– دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة الممتدة بين (2006-2014) –

## The Effect of Pricing in Stock Exchange on Earnings Management Practices Under the Application of the Financial Accounting System (SCF) – Case Study of Some of the Listed and Unlisted Companies in the Algerian Stock Exchange During the Period Between (2006-2014) -

عمر الفاروق زرقون<sup>1\*</sup>، عبد النور شنين<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر  
<sup>2</sup> مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/12/24؛ تاريخ المراجعة: 2019/12/28؛ تاريخ القبول: 2020/05/27

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إختبار أثر التسعير في البورصة الجزائرية على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك على عينة لبعض الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014). توصلت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير لعامل التسعير في البورصة لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، في حين أثبتت النتائج وجود تفاعلا دالا إحصائيا بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، مما يعني تراجع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للشركات المسعرة وغير المسعرة نتيجة تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (تطبيق النظام المحاسبي المالي، معدل النمو، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، عكس العوامل (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة)، التي لم يكن لها أثر في توجيه ممارسات إدارة الأرباح.

**الكلمات المفتاح:** إدارة أرباح، تسعير بورصي، مستحقات إختيارية، نظام محاسبي مالي.

تصنيف JEL: M41.

**Abstract:** This study aims to test the effect of pricing in the Algerian Stock Exchange on earnings management practices in light of the application of the financial accounting system, on a sample of some of the listed and unlisted companies in the Algerian Stock Exchange during the period between (2006-2014).

The results of the study concluded that there is no effect of pricing factor on the stock market to guide companies towards earnings management practices of an accounting nature in the Algerian business environment. While the results proved the presence of a statistically significant interaction between the levels of study periods before and after the application of the financial accounting system (SCF), as a result of pricing levels in the Algerian Stock Exchange, which means a decline in earnings management practices of the accounting nature of the listed and unlisted companies as a result of Algeria's adoption of the financial accounting system (SCF), The results also showed that there is an effect of fundamental differences on the factors (application of the financial accounting system, growth rate, exploitation risks and liquidity index) in guiding earnings management practices in Algerian economic institutions, the opposite of factors (company profitability, company debt, company size), which did not have Effect in guiding earnings management practices.

**Key words:** Earnings Management, Bourse Pricing, Discretionary Accruals, Financial Accounting System.

**Jel Classification Codes:** M41.

\* Corresponding author, e-mail: [Zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz](mailto:Zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz)

## I- تمهيد:

تعرض المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة العديد من الفضائح المالية والإغتيارات لكبرى الشركات العالمية لاسيما منها (Enron et WorldCom)، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008م من تساؤلات حول إخفاء وتحريف للوضع المالي الحقيقي لهذه الدول ومؤسساتها، من خلال نقص الشفافية وعجز المعايير المحاسبية الدولية بتغطية التطورات والإبداع المستمر التي شهدته المنتجات المالية بشكل عام، والتي كان لها الدور المباشر وغير المباشر في إنفجار هذه الأزمة، مما ترتب على تلك الإغتيارات أضرار مادية وإجتماعية وإقتصادية عمقت من الإضطرابات وزيادة حالة عدم الإستقرار للإقتصاد العالمي، ناتجة من تظليل وطمس للحقائق وتلاعبات في الكشوفات المالية، باعتبارها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها المؤسسات المعلومات عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، ومن هنا بدأت الشكوك تثار حول جودة الكشوفات المالية، وما تتضمن من بيانات عن الأرباح المحاسبية. في سياق إعتقاد الجزائر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بصور القانون (11-07) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام 2010م، إنقسمت نتائج البحوث التحريية فيما بينها، فيري البعض أن إعتقاد هذه المعايير توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية، قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني لهذه الدراسات، فيري أن إعتقاد المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي، ليبقى السؤال مفتوح حول أثر إعتقاد المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح. عند تحليل دور التسعير البورصي، أكدت بعض الدراسات أنه يحتمل أن يكون التسعير في البورصة له أثر إيجابي أو سلبى على ممارسات إدارة الأرباح، وأشارت دراسات أخرى إلى إنخفاض معدل التغاير في أثر المستحقات الإختيارية للشركات المسعرة في البورصة بالمقارنة بالشركات غير المسعرة، وذلك نتيجة لوجود علاقة عكسية بين متغير التسعير بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح.

### I - 1 - إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر التسعير البورصي على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

بغرض دراسة هذه الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية على النحو التالي:

- هل هناك مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2014-2006)؟

- هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية؟

- هل هناك تفاعلا دالا إحصائيا في ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تفاعل مستويات التسعير في البورصة الجزائرية ومستويات فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

- هل هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية نتيجةً للتسعير في البورصة وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية؟

### I - 2 - فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة يتم وضع الإجابات الاحتمالية بصيغتها العدمية التالية:

- لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2014-2006)؛

- لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية؛

- لا يوجد تفاعلا دالا إحصائيا بمستوى ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تفاعل مستويات التسعير في البورصة الجزائرية ومستويات فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛

- لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية نتيجةً للتسعير في البورصة وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

I – 3 – الدراسات السابقة : نستعرض الدراسات من الأحدث إلى الأقدم كالآتي:

➤ Alex Augusto TimmRathke et al (2016), **International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America**<sup>1</sup>.

تحلل هذه الدراسة مستوى إدارة الأرباح في شركات أمريكا اللاتينية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إعتباراً من جانفي (2010)، وتحليل دور التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية في ضل هذه الممارسات، وذلك بالمقارنة مع الشركات الأنجلوسكسونية، والأوروبية، من خلال إختبار مستوى الإختلافات في ممارسات إدارة الأرباح بين المجموعات الثلاثة، للفترة الممتدة بين (2011-2012). تظهر النتائج أن شركات أمريكا اللاتينية تقدم مستويات أعلى من ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالشركات الأوروبية والأنجلوسكسونية، وعند تحليل دور التسعير الدولي لشركات أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمثلتها في شركات الدول الأوروبية و الأنجلوسكسونية، أظهرت النتائج أن شركات أمريكا اللاتينية لا تزال تقدم مستويات أعلى من ممارسات إدارة الأرباح.

➤ YosrHrichi (2013), **Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises**<sup>2</sup>.

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثيرات الإعتقاد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، من خلال تحليل مقارن لمتوسطات المستحقات الإختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، تشير النتائج أن الإعتقاد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية له علاقة ذات تأثيرات موجبة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، مما يعني أن الإعتقاد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى زيادة المستحقات الإختيارية، مما يعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية.

➤ Yuyang Zhang et al (2013), **How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China**<sup>3</sup>.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار الإعتقاد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية في خفض ممارسات إدارة الأرباح، بفحص عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي و شنتشن (Shanghai and Shenzhen) للفترة الممتدة بين 2001-2010، أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبية هي العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الإختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، كما تؤكد هذه النتيجة أيضا الحجاج القائمة بأن البيئة الإقتصادية والمؤسسية الصينية لا تتفق مع إعتقاد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تتيح فرصا ومجالات أكثر للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

➤ أيمن أحمد الشتيوي (2009) ، بعنوان: **دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**<sup>4</sup>.

تهدف هذه الدراسة لتحليل تأثير العوامل الإقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح ، لعينة مكونة من (50) شركة الأكثر نشاطا في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة الممتدة بين (2003-2005). كشفت نتائج الدراسة عن إرتباط العديد من العوامل بممارسات إدارة الأرباح، فقد إتضح تقلص هذه الممارسات بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، وتناقص معدل الرفع المالي، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، وإتتماء الشركة للقطاع الصناعي والتجاري، وقيد الشركة في البورصة، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية، وفي المقابل كذلك تبين تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدل النمو، وتناقص التغير في سعر السهم، وتناقص نسبة السعر على القيمة الدفترية للسهم.

➤ Stephen M. Courtenay et al (2008), **The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison**<sup>5</sup>.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير إعتقاد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة من الشركات المتعددة الجنسيات عبر 32 دولة، مقسمة إلى: (22 دولة تعتمد المعايير الدولية و 10 دولة تحكمها المعايير المحلية)، للسنوات المالية الممتدة من 2000-2006م، تظهر النتائج أن الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح تأخذ نمطا من الإخفاض في معظم الدول التي إعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مقارنة بالدولة التي تحكمها المعايير المحلية، كما أن الدول التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.

## I - 4- الإطار النظري للدراسة :

### 1. مفهوم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية:

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب بالأرقام المحاسبية، والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح، أو شكل من أشكالها، أو أحد مقاييسها، حيث ليس هناك إتفاق عام بين الباحثين على تقديم تعريف موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقدم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية، كما ظهرت تعريفات عديدة ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي إنتمي إليه هؤلاء الباحثين، وفيما يلي إستعراض لعدد من هذه التعريفات:

حيث يعرف (K. Schipper, 1989) ممارسات إدارة الأرباح "بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق بعض المنافع الشخصية"<sup>6</sup>، بينما عرفها (Degeorge et al, 1999) إدارة الأرباح "بأنها إستخدام المديرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية إما بغرض التأثير على توزيع النتائج، أو التعتميم على القيمة الحقيقية للشركة". وعرفها أيضا (Partha, 2003) بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفرض بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات متخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح"<sup>7</sup>.

على الرغم من انه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، من خلال إستعراض التعريفات السابقة، إلا أن هناك إتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الإعتبار، يمكن القول أن إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المديرين بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية.

### 2. دوافع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية:

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة، وهذا ينسجم تماما مع ممارسات إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسات عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، وبناء على ما سبق، فإن الإعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن هناك جدلا حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن إعتبارها دافعا أو أداء لممارسات إدارة الأرباح<sup>8</sup>، وقد أشارت معظم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلى وجود عدة دوافع تحفز الإدارة على القيام بهذه الممارسات حسب بيئات مختلفة، حيث يرى كل من (Stowly and Breton, 2003) أن المديرين يتوجهون نحو إدارة البيانات المحاسبية، رغبة منهم إما تخفيض تكلفة رأس المال، أو زيادة مكافآتهم، بالإضافة إلى التخلص من شروط عقد الدين الصعبة، أو تجنب التكاليف السياسية، كما أكدوا أن نوعية المراجعين يمكن أن تؤثر على درجة ممارسات إدارة الأرباح<sup>9</sup>. أما دراسة (Salim) Alghamdi, 2015<sup>10</sup> في إستعراضها للأدبيات النظرية حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح، فأشار إلى أن (Watts and Zimmerman, 1986) ووفقا للنظرية الإيجابية للمحاسبة قدما ثلاثة فرضيات أساسية بشأن دوافع إدارة الأرباح، من خلال تفسير سلوك الإدارة الإنتهازية في الإختيار بين السياسات المحاسبية، وهي فرضية خطط التعويضات والحوافز، فرضية إتفاقيات الدين، وفرضية التكلفة السياسية، ولأغراض دراسة هذا الأخيرة، فقد تم تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى خمسة فئات بناء على إستعراض عدة دراسات وهي: دوافع سوق رأس المال، دوافع عقود تعويضات الإدارة، دوافع عقد الدين، دوافع تنظيمية، دوافع التكلفة السياسية. وحسب (MessodBeneish, 2001) فقسماها إلى أربعة مصادر من الحوافز لإدارة الأرباح تتمثل في عقود الدين، إتفاقيات التعويض، عروض الأسهم نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين المديرين الملاك والمستثمرين وخاصة في أوقات الإكتتابات العامة الأولية، بالإضافة إلى عملية التداول من الداخل لجمع رؤوس الأموال<sup>11</sup>.

### 3. نتائج ممارسات إدارة الأرباح:

إن الكثير من المديرين يدركون أن ممارسات إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، وأهم هذه المشاكل ما يلي<sup>12</sup>:

أ - تخفيض قيمة الشركة: قد تتخذ الشركة العديد من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأرباح في الأجل القصير، إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية للشركة.

ب - تلاشي المعايير الأخلاقية: حتى وإن كانت ممارسات إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح إلا أنها قد تبقي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسات مقبولة، وينشئ المديرين الذين يتحملون خطر هذه الممارسات مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.

ت - إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية: فممارسات إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما أيضا تمارس على مستوى الإدارة التشغيلية، ومن أهم مخاطر ممارسات إدارة الأرباح في مستويات الإدارة الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

## II - الطريقة والأدوات :

II - 1 - مجتمع وعينة الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم إختيار مجتمع من المؤسسات الاقتصادية ذات الشكل القانوني مؤسسات المساهمة، والتي تنشط في مختلف القطاعات سواء المسعرة وغير المسعرة في البورصة، والتي تمارس نشاطها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، تم حصر عينة الدراسة في المؤسسات المساهمة المسعرة والبالغ عددها (06) مؤسسات إقتصادية، و (07) مؤسسات بتروولية والتي تمثل مساهمة المؤسسة الأم سونطراك (Sonatrach) حصة كاملة في رأس مالها (100%)، خلال الفترة الممتدة من (2006-2014)

II - 2 - الطريقة والإجراءات المتبعة: استهدف البحث اختبار أثر التسعير في البورصة الجزائرية على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الأهداف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن ودراسة الحالة، كما تم الإستعانة بلبرامج الإحصائية (SPSS 23) لمعالجة الجانب التطبيقي.

II - 3 - متغيرات الدراسة: تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع المتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، والمتغير المستقل التسعير في البورصة، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على العلاقة بين التسعير البورصي وممارسات إدارة الأرباح.

01 - المتغير التابع: يعتمد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة فيها لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في إختيار الطرائق والسياسات المحاسبية وحالات الحكم الشخصي التي منحتها لها المعايير المحاسبية الدولية، أصبح بإمكان الإدارة الإختيار ما بين تلك الطرق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر على عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية. تعد المستحقات الإختيارية من أكثر المدخل إستخداما من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها هو أساس الإستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، إلا أنه بسبب الإنتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب العديد من التقديرات والإجتهااد الشخصي، مما يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، والتأثير في مبلغ الربح المحقق، حيث تعرف المستحقات الكلية بأنه ذلك الجزء الغير النقدي من الأرباح، ويقاس بالفرق بين صافي الأرباح على أساس الإستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، كما تتكون المستحقات الكلية من المستحقات غير إختيارية و المستحقات الإختيارية، وتعتبر هذه الأخيرة كمقياس لممارسات إدارة الأرباح والتي قد تدار عمدا نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء الغير إختياري من المستحقات الكلية، وهناك عدة نماذج لقياس المستحقات الإختيارية في ظل بيئات أعمال مختلفة، والمتمثلة أساسا في [نموذج جونز Modèle de Jones (1991)، نموذج جونز المعدل (Modèle de Jones modifié (1995)، نموذج ريس (Modèle de Ress et al (1996)، نموذج كوترى وآخرون (Modèle de S.P. Kothari et al (2005)، كورميهومارتينيز (Modèle de D. Cormier et I. Martinez (2006)]، فوفقا لهذه الدراسة، سيتم قياس المستحقات الإختيارية بالإعتماد على ثلاثة نماذج منها نظرا لإستخدامها على نطاق واسع في معظم الدراسات الحديثة، وتمر عملية قياس المستحقات الإختيارية بأربعة مراحل نوردتها فيما يلي:

- الخطوة الأولى: خلال هذه المرحلة تم حساب المستحقات الكلية (Total des Accruals) للشركات عينة الدراسة، وتمثل المستحقات الكلية في الفرق بين صافي نتيجة الدورة المالية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NI_{i,t}$ : النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

$CFO_{i,t}$ : التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الثانية:** في هذه المرحلة تم تقدير المعاملات  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$  لحساب المستحقات غير إختيارية (Accruals non discretionary) للشركات عينة الدراسة ، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المستحقات غير الإختيارية (Accruals non discretionary) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدرة  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ ، ليستخدم معادلة الإنحدار الخطي المتعدد اعتمادا ثالثة نماذج الموضحة وفق الصيغ التالية:  
- **النموذج الأول:** نموذج جونز (1991) Modèle de Jones المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit / Ait-1) + \beta_3(PPEit / Ait) + \epsilon it$$

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2(\Delta REVit / Ait-1) + \beta_3(PPEit / Ait)$$

- **النموذج الثاني:** نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit / Ait-1)] + \beta_3(PPEit / Ait) + \epsilon it$$

$$NDAit / Ait-1 = \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit / Ait-1)] + \beta_3(PPEit / Ait)$$

- **النموذج الثالث:** نموذج كوثري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$TAit / Ait-1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit / Ait-1)] + \beta_3(PPEit / Ait) + \beta_4 ROAit + \epsilon it$$

$$NDAit / Ait-1 = \beta_0 + \beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit / Ait-1)] + \beta_3(PPEit / Ait) + \beta_4 ROAit$$

حيث أن:

**TAit:** المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ΔREVit:** التغير في المبيعات للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

**PPEit:** الأصول الثابتة الإجمالية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ΔRECit:** التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) في السنة (t)؛

**CFOit:** التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ROAit:** معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t)؛

**Ait-1:** إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ : معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

**εit:** يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

**NDAit:** المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الرابعة:** تم إحتساب فيها المستحقات الإختيارية (Accruals discretionary) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير إختيارية وفق كل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$AT i,t = NDA i,t + DAC i,t$$

حيث أن:

**AT i,t:** المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**NDA i,t:** المستحقات الغير إختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

**DAC i,t:** المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

- **الخطوة الخامسة:** تم إعتداد تصنيف شركات عينة الدراسة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح ، باستخدام القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة.

**02- المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في التسعير في البورصة، ومن خلال إستقراء الدراسات السابقة ومناقشتها، أكدت دراسات

(Alex Augusto Timm Rathke et al, 2016)<sup>13</sup>، أنه يحتمل أن يكون التسعير في البورصة له أثر إيجابي أو سلبي على ممارسات إدارة

الأرباح، وأشارت دراسة (شتيوي، 2009)<sup>14</sup> إلى إنخفاض معدل التغير في أثر المستحقات الإختيارية للشركات المسعرة في البورصة بالمقارنة بالشركات غير المسعرة، وذلك نتيجة لوجود علاقة عكسية بين متغير التسعير بالبورصة وممارسات إدارة الأرباح.

**03- المتغيرات الضابطة:** تشمل المتغيرات الضابطة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبعد مراجعة الدراسات السابقة إرتأى الباحثين أنه يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى متغيرات ضابطة مشتركة في جميع الدراسات السابقة، وأخرى إضافية كونها معتمدة في بعض الدراسات حسب ما تقتضيه متطلبات بيئة أعمال هذه الأخيرة، ومن أهم هذه المتغيرات ومقاييسها [أنظر الملحق رقم (01)].

#### أولاً: المتغيرات الضابطة المشتركة

▪ **ربحية الشركة:** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح، وحسب دراسة (محمد عوني عيد أبووجه، 2015)<sup>15</sup>، فإنه من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين ربحية الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

▪ **مديونية الشركة:** تستخدم نسب المديونية في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركات، كما تمثل مقياساً لعملية تمويل أصول الشركة من خلال الإقتراض والدائنين، وتعتبر من المؤشرات المهمة التي توضح الملائمة في التقارير المالية المنشورة للشركات، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل، وبالتالي حسب دراسات أهمها: (ZaenalFanani, 2013)<sup>16</sup>، من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين مستوى مديونية الشركات محل الدراسة وممارسات إدارة الأرباح.

▪ **حجم الشركة:** أظهرت العديد من الدراسات أن حجم الشركة يعتبر ضمن العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تقوم الشركات كبيرة الحجم بإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية، كما قد تقوم الشركات صغيرة الحجم بإدارة أرباحها لإظهار أرباح غير حقيقية مبالغ فيها لجلب مستثمرين جدد، وحسب دراسات أهمها: (ShangkunLiang, 2011)<sup>17</sup>، فإنه من المتوقع أن تكون علاقة طردية بين حجم الشركات وممارسات إدارة الأرباح.

#### ثانياً: المتغيرات الضابطة الإضافية

▪ **التحفظ المحاسبي:** لازال الجدل حول مدى تأثير سياسة التحفظ المحاسبي لدى الشركات على ممارسات إدارة الأرباح محتمداً، ففي ظل مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعبر على حالة عدم التأكد المحيطة بعملية إعداد القوائم المالية والذي يعكس في الميل العام نحو الإعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافي الأرباح وصافي الأصول، بحيث لا ينتج عنها تضخيم لكلا من الإيرادات والأصول أو تقليل الأعباء والخصوم، مما يمثل سياسة مضادة ومعاكسة لممارسات إدارة الأرباح.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مستوى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما أهمها دراسة: (عمر شقور، 2016)<sup>18</sup> فالمؤسسات الأكثر تحفظاً لديها حوافز أقل للتلاعب بالأرباح المحاسبية، في حين أوجدت دراسة (عمر زلوم، 2015)<sup>19</sup> وجود علاقة موجبة غير معنوية بين مستويات التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، فالمؤسسات التي تتميز بمستوى عال من التحفظ المحاسبي لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

▪ **معدل النمو:** يمكن أن تتعرض المؤسسة للعديد من الضغوطات للحفاظ على معدلات النمو المرتفعة أو تجاوزها، وهو ما يحفز إدارة المؤسسة على الإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

فيما يخص العلاقة الموجود بين نمو المؤسسة وممارسات إدارة الأرباح توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما أهمها دراسة (Chung-Peng Khoo et al, 2015)<sup>20</sup> فالمؤسسات ذات النمو المرتفع لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية، كما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين معدلات نمو المؤسسة وإدارة الأرباح، أهمها دراسة: (InesFakhfakh Ben Amar, 2009)<sup>21</sup> فالمؤسسات التي تتميز بفرص نمو بطيئة تميل إلى استخدام المستحقات الإختيارية لتضخيم الأرباح، في حين أثبتت بعض الأخرى وجود علاقة موجبة غير معنوية بين معدل نمو المؤسسة وممارسات إدارة الأرباح، أهمها دراسة: (Palacios and Martinez, 2014)<sup>22</sup>.

▪ **خطر الإستغلال:** إن الهدف من إعداد الكشوف المالية هو توفير معلومات نافعة للمستخدمين للحكم على قدرة الإدارة على إستغلال موارد الشركة بكفاءة وفعالية لتحقيق هدف الشركة الرئيسي، وتقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقية للشركة أو تطبيق ممارسات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية لكي تصل إلى رضا توقعات المحللين، لأن الإخفاق في مقابلة توقعات المحللين يلحق الضرر بإدارة الشركة، وإذا كانت مثل هذه الإخفاقات تحدث بصورة متكررة فإنها ستؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين وإرتفاع تكلفة رأس مال الشركة، كما أن المستثمرين لا يرغبون الإستثمار في الشركات التي تكون فيها المخاطر عالية نتيجة عدم

إستقرار الأرباح المعلن عنها، وبالتالي فإن القيمة المتوقعة لعوائد الإستثمار في تلك الشركات تكون أقل مقارنة بالشركات ذات الأرباح المستقرة، وعلى هذا الأساس فإن على الإدارة أن تقوم بتحسين قيمة الشركة من خلال رفع أسهمها في الأسواق المالية، وذلك بإستقرار السلسلة التاريخية لمبلغ الأرباح المعلن عنه، والذي يعد مؤشر على لإنخفاض مخاطر الإستغلال للإستثمار ويعكس احتمالات أقل مخاطرة للأرباح وللعوائد المتوقعة للإستثمار فيها، لذا فإن أحد دوافع الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح هو تجنب مخاطر الإستغلال العالية وردود الفعل العكسية للمساهمين في السوق<sup>23</sup>.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مخاطر الإستغلال وإدارة الأرباح، توصلت دراسة (Claude Francoeur, et al, 2008)<sup>24</sup> إلى وجود علاقة معنوية موجبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بمخاطر إستغلال عالية أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

■ **مستوى السيولة:** تتأثر متغيرات السيولة بشكل خاص بمجموعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتحكم والتلاعب في عمليات البيع، كزيادة وتسريع مبيعات الفترة الحالية مؤقتا بهدف زيادة الأرباح، وذلك بتقديم خصومات تجارية مغالي فيها للعملاء، أو قيام إدارة الشركة بالتراخي في شروط البيع الآجل وجعلها أقل مرونة كزيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء. وبالتالي يمكن إعتباره أداة إبداع محاسبية يمكن للإدارة التلاعب بالمبيعات لحل مشكلات السيولة خصوصا في نهاية الدورة المحاسبية.

فيما يخص العلاقة الموجود بين مستوى السيولة وإدارة الأرباح توصلت دراسة (Shabou etBoulilaTaktak, 2002)<sup>25</sup> إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما، فالمؤسسات التي تتميز بمستوى سيولة منخفضة أكثر ميولا للتلاعب بالأرباح المحاسبية، في حين أثبتت دراسة (موسى حمدان، أبو عجيل، 2012)<sup>26</sup> وجود علاقة موجبة غير معنوية بين معدل مستوى السيولة وممارسات إدارة الأرباح.

بناء على ما تم عرضه في منهجية الدراسة، حاول الباحثين تطوير نموذج للمساهمة في تحليل أثر التسعير في البورصة الجزائرية كمتغير مستقل، على ممارسات إدارة الأرباح للشركات كمتغير تابع، والمعبر عنه بإدارة المستحقات الإختيارية، كما إستخدمت الدراسة بعض المتغيرات الضابطة للعلاقة بين المتغير التابع والمستقل، والمتمثلة في العوامل المشتركة (تطبيق النظام المحاسبي المالي، ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة) والعوامل الإضافية (التحفظ المحاسبي، معدل النمو، خطر الإستغلال ومستوى السيولة) كما يظهر في الشكل رقم (01).

### III- النتائج ومناقشتها :

#### أولاً: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الأولى

تم إحتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح، أو غير ممارسة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة القيمة الوهمية (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة القيمة الوهمية (2)، والجدول رقم (01) يبين تصف التكرارات والنسب المؤوية حسب كل نموذج ومن ثم نتائج إختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نلاحظ من الجدول رقم (01)، أن الشركات الجزائرية محل الدراسة قد مارست إدارة الأرباح، خلال فترة الدراسة، حسب نموذج جونز وبما نسبته (32%)، وذلك بعدد مشاهدات بلغ (33) مشاهدة من أصل (104) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (68%)، بعدد مشاهدات بلغت (71) مشاهدة. كما أشارت النتائج حسب نموذج جونز المعدل شيوع ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة وبما نسبته (29%) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (30) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (71%)، بعدد مشاهدات (74) مشاهدة. كما أكد نموذج جونز هو الآخر وجود ممارسات إدارة الأرباح وبما نسبته (26%) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (27) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (74%)، بعدد مشاهدات (77) مشاهدة.

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفية، ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014)، وهل يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن إعتباره نتيجة للصدفة، وبالتالي هل هناك فروق جوهري ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح بالطبيعة المحاسبية، وبالنظر لمزايا هذا الإختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع إفتراضي (50%)، من خلال إفتراض أن نسبة المشاهدات في المجموعة الأولى للشركات غير الممارسة أقل من (50%)، والتي عندها يكون مستوى المعنوية Sig أقل من (5%) مما تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الإفتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبالتالي فالقيمة المعنوية Sig المنخفضة حسب



النماذج الثلاثة المعتمدة، تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وهذا يؤكد فرضية الإدعاء بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014).

### ثانياً: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثانية

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية.

#### 1. الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثانية

تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، بحيث يتمثل الهدف الاساسي من استخدام القيمة المطلقة وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، وإتجاه المستحقات الإختيارية نتيجة عامل التسعير في البورصة الجزائرية، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول يعني إتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويعرض الجدول رقم (02) الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية وفق كل نموذج.

حسب نموذج جونز، بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة بـ (0,088) بإختراف معياري (0,117)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,110) بإختراف معياري (0,115).

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة بـ (0,086) بإختراف معياري (0,104)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,114) بإختراف معياري (0,111).

كما أكد نموذج كوتري هو الآخر إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات غير بالمقارنة بالشركات المسعرة، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة بـ (0,085) بإختراف معياري (0,104) في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,106) بإختراف معياري (0,118).

#### 2. الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثانية

تشير النتائج عموماً، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، إرتفاعاً لإتجاه العام لم مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة بالمقارنة بالشركات غير المسعرة، وبالتالي لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (مسعرة وغير المسعرة)، حيث تعطى القيمة الوهمية (1)، إذا كانت الشركة غير مسعرة، وتعطى القيمة الوهمية (2) إذا كانت الشركة مسعرة، والجدول رقم (03) يبين نتائج هذا الإختبار.

يلاحظ من الجدول رقم (03) أن نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز، يشير إلى تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 0.653 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.421 وهي أكبر من مستوى  $\alpha=0.05$  مما يعني وجود تجانس بين العينتين (الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في البورصة، من السطر الأول، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة إفتراض التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-0.924$  ودرجة الحرية  $ddl=102$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.358 وهي أكبر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة التسعير في البورصة البيئية الأعمال الجزائرية حسب نموذج جونز.

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز المعدل، إلى تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 0.695 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.406 وهي أكبر من مستوى  $\alpha=0.05$  مما يعني وجود تجانس بين العينتين (الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في البورصة، من السطر الأول، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة إفتراض التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-1.271$  ودرجة الحرية  $ddl=102$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.206 وهي أكبر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة التسعير في البورصة بيئية الأعمال الجزائرية حسب نموذج جونز المعدل.

أما نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج كوتري، يبين هو الآخر تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 1.38 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.243 وهي أكبر من مستوى  $\alpha=0.05$  مما يعني وجود تجانس بين العينتين (الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في

البورصة، من السطر الأول، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة إفتراض التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-0.967$  ودرجة الحرية  $ddl=102$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.336$  وهي أكبر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة التسعير في البورصة بيئة الأعمال الجزائرية حسب نموذج كوتري.

تبقى نتائج إختبار "ت" مشكوك في صحتها، ما لم يتوفر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، والجدول رقم (04) يبين نتائج هذا الإختبار وفق كولموجروف-سميرنوف وشاير-ويليك.

من خلال جدول إختبار الإعتدالية رقم (04)، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار  $Sig$  أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ومنه نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة في البورصة الجزائرية، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار  $Sig$  كولموجروف-سميرنوف وشاير-ويليك، أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  لمستويات إدارة الأرباح للشركات المسعرة، ومنه نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح للشركات المسعرة في البورصة الجزائرية، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سميرنوف وشاير-ويليك، أي لم يتوفر شروط استخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام إختبار لامعلمي من خلال إختبار "مان وتي"، والجدول رقم (05) يوضح نتائج هذا الإختبار.

من نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة، حسب نموذج جونز مساوي إلى 49.79، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة، مساوي إلى 57.61 كما أن قيمة إختبار مان وتي تساوي إلى  $U=1040$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.209$  وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية، ونقبل الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج جونز المعدل، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة، مساوي إلى 48.37، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة، مساوي إلى 60.31 كما أن قيمة إختبار مان وتي تساوي إلى  $U=943$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.055$  وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية، ونقبل الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج كوتري، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة، مساوي إلى 50.31، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة، مساوي إلى 56.64 كما أن قيمة إختبار مان وتي تساوي إلى  $U=1075$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.309$  وهي أكبر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية، ونقبل الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية حسب نموذج كوتري.

### ثالثا: الإحصاءات الوصفية والإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة

تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: "لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

#### 1. الإحصاءات الوصفية لإختبار الفرضية الثالثة

لتصنيف المؤسسات إلى مسعرة وغير المسعرة تم الإعتماد على الترميز الثنائي، فتعطى القيمة القيمة الوهمية (1) إذا كانت الشركة غير مسعرة، وتعطى القيمة القيمة الوهمية (2) إذا كانت الشركة مسعرة، والجدول رقم (06) تبين الإحصاءات الوصفية حسب كل نموذج.

حسب نموذج جونز، بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق النظام (2006-2009)، بـ (0,110) بإنحراف معياري (0,125)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,170) بإنحراف معياري (0,124)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) (2011-2014)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة (0,068) بإنحراف معياري (0,108) في حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,035) بإنحراف معياري (0,108).

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتشير النتائج إلى وجود إنخفاض في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، بعد تطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,107) بإنحراف معياري (0,125)، في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,168) بإنحراف معياري (0,125)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلالها (0,067) بإنحراف معياري (0,078) في حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,046) بإنحراف معياري (0,023).

كما أكد نموذج كوتري هو الآخر إنخفاض المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركات المسعرة وغير المسعرة، في الفترة ما بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلال فترة الدراسة قبل تطبيق (SCF)، بـ (0,107) بإنحراف معياري (0,124) في حين سجلت الشركة المسعرة أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,163) بإنحراف معياري (0,133)، مقارنة بفترة الدراسة بعد تطبيق (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية للشركات غير المسعرة خلالها (0,064) بإنحراف معياري (0,079) في حين سجلت حين سجلت الشركة المسعرة أدنى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (0,036) بإنحراف معياري (0,019).

تشير النتائج عموماً، حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، إلى تراجع الإتجاه العام لمستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة غير المسعرة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

يلاحظ من الجدول رقم (07)، حسب نتائج نموذج جونز أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (45%) وهي تمثل (09) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (31%) وهي تمثل (05) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (19%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتظهر النتائج أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (50%) وهي تمثل (10) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (34%) وهي تمثل (11) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (14%) وهي تمثل (05) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تظهر النتائج حسب نموذج كوتري، أن نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (35%) وهي تمثل (07) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (20) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (38%) وهي تمثل (12) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح (25%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (16) مشاهدة، وهي أكبر من نسبة الشركات غير المسعرة الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (11%) وهي تمثل (04) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

تشير النتائج عموماً، إلى إرتفاع نسبة ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة مقارنة بالشركات غير المسعرة، للفترة يقبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما تؤكد هذه الإحصاءات الوصفية فرضية تراجع الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

## 2. الإحصاءات الإستدلالية لإختبار الفرضية الثالثة

للتأكد من فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفة بوجود فروق بمستوى ممارسات إدارة الأرباح، الذي قد ينجم عن تفاعل مستويات التسعير في البورصة الجزائرية ومستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، لابد من إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين، والذي يسمح بإمكانية مقارنة مجموعة من المتوسطات، ومصدر الفروق إن وجدت، ويمكن صب نتائج إختبار هذه الفرضية في مصفوفة تكون أعمدها مستويات أحد المتغيرين المستقلين، وليكن فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وتكون أعمدها مستويات المتغير المستقل الثاني، والمتمثل في الشركات المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية، كما هو مبين في الجدول رقم (08).

- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية؛
- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- الفرق بين متوسطات ممارسات إدارة الأرباح، الذي قد ينجم عن تفاعل مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، والجدول رقم (09) يبين نتائج هذا الإختبار.

يشير إختبار مستوى المعنوية Sig ان هناك تفاعلاً دالاً إحصائياً بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، حسب نموذج جونز، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 4,280 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.041 وهي أقل من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

وحسب نموذج جونز المعدل، بلغت قيمة F لهذا الإختبار 3,920 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.05 وهي تساوي مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

أما حسب نموذج كوتري، فقد بلغت قيمة F لهذا الإختبار 3,999 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.048 وهي تساوي مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية.

وإنطلاقاً من النتيجة أعلاه، هناك تفاعلاً دالاً إحصائياً بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، بإخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة مقارنة بالشركات المسعرة، في الفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وإرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات غير المسعرة مقارنة بالشركات المسعرة، في الفترة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بالإضافة إلى تأكيد فرضية تراجع الإتجاه العام لممارسات إدارة الأرباح للشركات عينة الدراسة، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

## رابعا: نتائج الإحصاءات الإستدلالية لإختبار أثر العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية

يهدف هذا الفرض للنتيجة بظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، اعتماداً على إختبار أثر التسعير في البورصة الجزائرية على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، وإختبار أثر العوامل الاقتصادية (تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة، مخاطر الإستغلال، مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي) على ذلك.

### 1. نتائج تحليل الانحدار المتعدد نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية

يبين الجدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأفضل توليفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة، مخاطر الإستغلال، مؤشر السيولة والتحفظ المحاسبي) على ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية نتيجةً لعامل التسعير في البورصة وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014):

من الجدول رقم (10) يتضح أن معامل التحديد المصحح  $AdjR^2$  يساوي إلى 0.377، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 37.7% من الانحرافات الكلية في إدارة المستحقات الإختيارية، وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن 62.3% من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

في هذا الجانب من التشخيص يتضح أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $F=7,911$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإختبار المقدر تختلف معنويا عن الصفر.

من نتائج الجدول رقم (10) لتحليل الإختبار الخطي المتعدد، بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير التسعير في البورصة ( $B=0,018$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=0,955$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,342$  وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن معامل الإختبار ( $\beta$ ) لا يختلف معنويا عن الصفر، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسعير في البورصة وممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير النظام المحاسبي المالي ( $SCF$ ) ( $B=-0,045$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-2,415$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,018$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الإختبار ( $\beta$ ) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي ( $SCF$ ) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ( $SCF$ ) أدى إلى إنخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير ربحية الشركة ( $B=0,351$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=1,936$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,056$  وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن معامل الإختبار ( $\beta$ ) لا يختلف معنويا عن الصفر، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير حجم الشركة ( $B=0,006$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=0,969$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,335$  وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن معامل الإختبار ( $\beta$ ) لا يختلف معنويا عن الصفر، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير مديونية الشركة ( $B=0,039$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=0,592$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,556$  وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن معامل الإختبار ( $\beta$ ) لا يختلف معنويا عن الصفر، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير معدل نمو الشركة ( $B=-0,062$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-2,144$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.035$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإختبار ( $\beta$ ) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة معدل نمو الشركة بوحدة واحدة من المائة تؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ 0.062%.

بينما بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير خطر الإستغلال ( $B=0,643$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=6,278$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإختبار ( $\beta$ ) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال لممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ 0.643%.

في حين بلغت قيمة معامل الإختبار لمتغير مستوى سيولة الشركة ( $B=-0,003$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-2,713$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.008$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإختبار ( $\beta$ ) يختلف معنويا عن الصفر، أي توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين

مستوى سيولة الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة من المائة تؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ 0,003%.

ومن نتائج الجدول رقم (10) لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التحفظ المحاسبي ( $B=0,000$ )، وأن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=0,258$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0,797$  وهي أكبر من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0$   $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن معامل الإنحدار ( $\beta$ ) لا يختلف معنوياً عن الصفر، أي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

## 2. معاينة شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء نموذج الإنحدار المتعدد

للتأكد من مدى توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المستخدمة في بناء نموذج الإنحدار المتعدد، نتبع الخطوات التالية:

### أ - إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لإختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي لكونهم جروف-سيمروف، أن مستوى معنوية إختبار  $Sig$  أقل من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  ومنه نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  القائلة بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن الشرط الأول من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير محقق.

### ب - إختبار الإستقلال الذاتي للبواقي

من مخرجات نتائج جودة التوفيق قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، في الجدول رقم (10)، فإن قيمة إختبار  $DW$  تساوي إلى 2,25، كما أن قيمة  $dl$  تساوي إلى 1.68 وقيمة  $du$  تساوي 1.86 (من جدول القيم الحرجة لـ Durbin-Watson) عند  $K=9$  (حيث أن  $K$  عدد المتغيرات المستقلة، في النموذج وهو تسعة (09) متغيرات مستقلة)، أما درجات حرية الخطأ فتساوي  $ddl=94$  (من جدول تحليل التباين)، عند مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  وعليه فإن قيمة داربن-واتسون محصورة بين  $(4-du < DW < 4-dl)$  وبالتالي وفقاً لإختبار (Durbin-Watson) لم نصل إلى قرار محدد بشأن الإستقلال الذاتي بين البواقي (لا يوجد قرار محدد بشأن الإرتباط الذاتي بين البواقي).

### ت - إختبار تجانس البواقي

من مخرجات تحليل الإنحدار شكل الإنتشار البواقي مع القيم الإتجاهية، كما هو موضح بالشكل رقم (02)، يلاحظ هنا أن إنتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانب الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والموجبة)، حيث أنه لا يمكن رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي (بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد)، لذا نحكم هنا على عدم ثبات التباين، وبالتالي فإن الشرط الثالث من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

### ث - إختبار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)

من مخرجات تحليل الإنحدار عدم الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، الموضحة من الجدول رقم (12) تشير النتائج أن قيمة معامل التضخم ( $VIF$ ) لمتغيرات الدراسة أقل من (5)، مما يعني عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المستقلة)، وبالتالي فإن الشرط الرابع من شروط إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

## خامساً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

أظهرت الإحصاءات الوصفية وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أن نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، هي أكبر بكثير مقارنة بالشركات الممارسة، خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وبعد استخدام الإختبارات المعلمية من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006-2014)، تبين أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الإفتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبالتالي فالقيمة المعنوية  $Sig$  المنخفضة حسب النماذج الثلاثة المعتمدة، والتي تؤكد فرضية الإدعاء أن السمة الغالبة على إتجاه المؤسسات عينة الدراسة هي غير ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (2006-2014)، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات الحاسوبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي، وعليه نثبت صحة الفرضية البديلة التي تقول بوجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014)، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد بوجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2006-2014).

تشير النتائج حسب نماذج القياس الثلاثة المختلفة، إرتفاع الإتجاه العام لم مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة بالمقارنة بالشركات غير المسعرة، وبالتالي لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (مسعرة وغير المسعرة)، حيث أن مستوى معنوية إختبار "مان وتني" تساوي إلى  $Sig=0.000$  وهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  يعني أنه لا يوجد تأثير لعامل التسعير في البورصة لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية.

تشير النتائج إلى إرتفاع حجم ونسبة ممارسات إدارة الأرباح للشركات المسعرة مقارنة بالشركات غير المسعرة، للفترتين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، للتأكد من فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفة، لا بد من إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين، حيث أظهرت النتائج وجود تفاعلا دالا إحصائيا بين مستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة مستويات التسعير في البورصة الجزائرية، مما يعني مما يعني تراجع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للشركات المسعرة وغير المسعرة نتيجة تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF)، المتوافق من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS). وعند فحصنا لجملة الأدبيات التطبيقية المحاسبية، تم إلتماس إتفاقا عاما على أن هناك عوامل بيئية متشعبة تؤثر في عملية تقارب القواعد المحاسبية المطبقة محليا مع المعايير المحاسبية الدولية، وعليه فإن قوة العلاقة الرابطة بين هذه العوامل والنظم المحاسبية تعمل على توجيه المؤسسات في ظل بيئات أعمال مختلفة نحو تبني إستراتيجيات ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن حصرها تحت عوامل تفسيرية تخص بيئة الأعمال الجزائرية:

- أن إعتقاد هذه المعايير المحاسبة الدولية توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية مع إفتقارها لتوجيهات واضحة للتنفيذ، قد أدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح؛
- تتولي الدولة عملية التنظيم المحاسبي من خلال توفير جهاز تنفيذي على السلطة الكافية لوضع وتنفيذ القواعد المحاسبية مع سهر الجهاز القضائي على تطبيقها والموافقة عليها، مما تسمح هذه الظروف بإنشاء أو بمعالجات وممارسات محاسبية ضعيفة غير قدرة على توجيه المؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح.

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود تفاعلا دالا إحصائيا في ممارسات إدارة الأرباح، نتيجة

تفاعل مستويات التسعير في البورصة الجزائرية ومستويات فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أظهرت نتائج الإندثار المتعدد أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة أساسا في (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتحفط المحاسبي)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح سواءا للشركات المسعرة وغير المسعرة، في حين أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (معدل نمو الشركة، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية الجزائرية، حيث أن:

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أدى إلى إنخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية؛
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة معدل نمو الشركة بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ  $0,062\%$ ؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خطر الإستغلال وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة خطر الإستغلال بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ  $0,643\%$ ؛
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى سيولة الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة من المئمة تؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية بـ  $0,003\%$ .

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الاقتصادية الجزائرية (معدل نمو الشركة، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) نتيجةً للتسعير في البورصة الجزائرية وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

#### IV- الخلاصة :

بناء على نتائج البحث المتوصل إليها فقد أوصى الباحثين بما يلي:

- ضرورة الإسراع في مراحل تطوير السوق المالي الجزائري، لما يساهم هذا في تعزيز جودة الإبلاغ المالي حسب توصيات هيئة الأوراق المالية، مما يسمح بتحسين أداء الممارسات المحاسبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- إعادة النظر في ملاءمة نوع المعايير المحاسبية المطبقة في البيئة الجزائرية، بضرورة توفير هيئة مختصة على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة للرقابة الدائمة على آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومتابعة التطورات في المعايير المحاسبة الدولية وتكييفها مع متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية، مع السهر على وضع إستراتيجيات تسمح بخصر مجالات الغموض الحاصل للقواعد المحاسبية للحد من قدرة الإدارة على إستعمال ما يسمى بالممارسات والمعالجات المحاسبية الخاطئة والتبويب الخاطئ لعناصر الكشوفات المالية لأغراض ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق أهداف خاصة؛
- ضرورة إهتمام الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالعلاقة القوية بين العوامل الاقتصادية (تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، معدل نمو الشركة، خطر الإستغلال ومستوى السيولة) وممارسات إدارة الأرباح، لما لها القدرة لضمان التنبؤ بهذه الممارسات، مما يعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد، توجيه وضبط القرارات مع ثروة حملة الأسهم، إذ تعمل هذه المؤشرات على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية إتخاذ القرارات الأول هو تعظيم ثروة الملاك والثاني هو أن قيمة المؤسسة السوقية تعتمد على المدى الذي يتوقع فيه المستثمرون الأرباح المستقبلية حول مدى تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية في الإعتماد على الكشوفات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- أما على المستوى الأكاديمي، فيوصي الباحثين بالعمل على تطوير نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح المرتكزة على المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

- ملاحق:

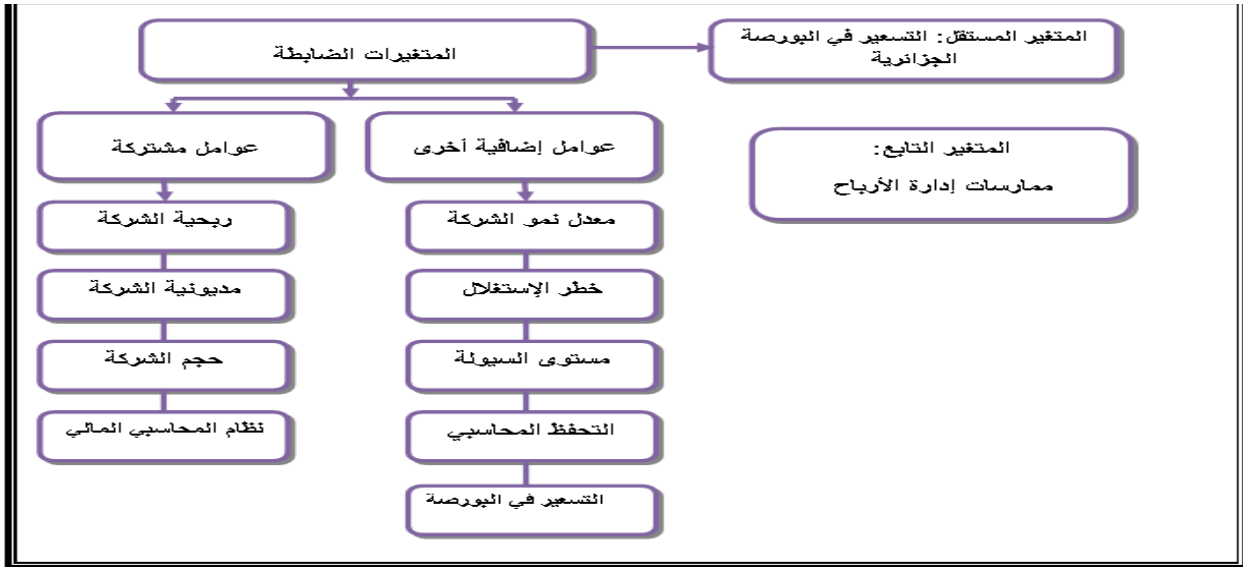
#### الملحق رقم (01): المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغيرات المستقلة	طرق قياسها
التسعير في البورصة	بطريقة القياس الثنائي القيمة، يأخذ القيمة واحد (1) إذا كانت الشركة غير مسعرة في البورصة، و (2) بخلاف ذلك
النظام المحاسبي المالي (SCF)	بطريقة القياس الثنائي القيمة، يأخذ القيمة واحد (1) للفترة قبل تطبيق (SCF)، و (2) للفترة بعد تطبيق (SCF)
ربحية الشركة	معدل العائد إلى مجموع الأصول ROA
مديونية الشركة	إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
مخاطر الإستغلال	الإفتراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى مجموع الأصول
مؤشر السيولة	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
التحفظ المحاسبي	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

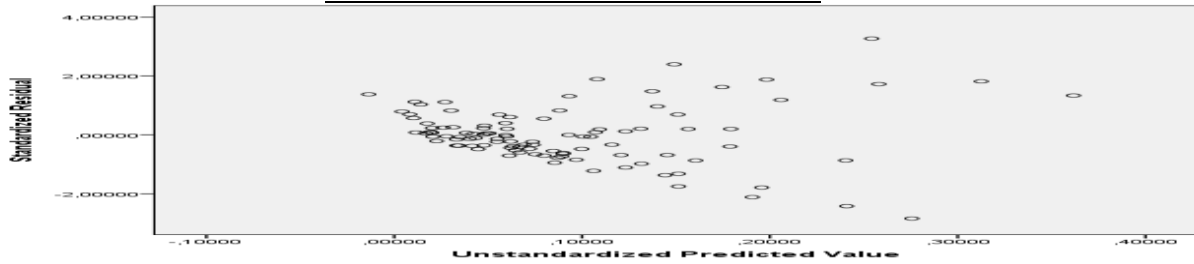
#### الشكل رقم (01): الإطار التصوري لنموذج الدراسة





المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (02): إختبار تجانس البواقي ( ثبات التباين )



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (01): نتائج إختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Signification exacte (bilatérale)	Test de proportion	Proportion observée	N	البيان		
				الممارسة	الجموعه	
0.000	0.5	%32	33	الممارسة	الجموعه 01	نموذج جونز
		%68	71	غير الممارسة	الجموعه 02	
		%100	104	المجموع		
0.000	0.5	%29	30	الممارسة	الجموعه 01	نموذج جونز المعدل
		%71	74	غير الممارسة	الجموعه 02	
		%100	104	المجموع		
0.000	0.5	%26	27	الممارسة	الجموعه 01	نموذج كوترى
		%74	77	غير الممارسة	الجموعه 02	
		%100	104	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (02): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية

الإحصاءات الوصفية نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية			التصنيف	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
الإختلاف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N		
0,117	0,088	68	غير المسعرة	نموذج جونز
0,115	0,110	36	المسعرة	
0,104	0,086	68	غير المسعرة	نموذج جونز المعدل

0,111	0,114	36	المسعرة	نموذج كوتري
0,104	0,085	68	غير المسعرة	
0,118	0,106	36	المسعرة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (03): نتائج إختبار "ت" لممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في البورصة

Test t pour égalité des moyennes			Test de Levene sur l'égalité des variances		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار t	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	
0,358	102	-0,924	0,421	0,653	نموذج جونز
0,356	72,715	-0,930			
0,206	102	-1,271	0,406	0,695	نموذج جونز المعدل
0,218	67,052	-1,243			
0,336	102	-0,967	0,243	1,38	نموذج كوتري
0,356	64,227	-0,930			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (04): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			نموذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	
0,000	68	,640	0,000	68	,233	غير المسعرة
0,000	36	,807	0,000	36	,237	المسعرة
0,000	68	,724	0,000	68	,205	غير المسعرة
0,000	36	,803	0,000	36	,223	المسعرة
0,000	68	,688	0,000	68	,211	غير المسعرة
0,000	36	,772	0,000	36	,213	المسعرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (05): نتائج إختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح

نتيجة التسعير في البورصة

إختبار U de Mann-Whitney		متوسط الترتيب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	قيمة الإختبار U	المسعرة	غير المسعرة	
0,209	1040,00	57,61	49,79	نموذج جونز
0,055	943,00	60,31	48,37	نموذج جونز المعدل
0,309	1075,00	56,64	50,31	نموذج كوتري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (06): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية

بعد تطبيق SCF			قبل تطبيق SCF			التصنيف	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المشاهدة N		
0,108	0,068	36	0,125	0,110	32	غير المسعرة	نموذج جونز
0,020	0,035	16	0,124	0,170	20	المسعرة	
0,078	0,067	36	0,125	0,107	32	غير المسعرة	نموذج جونز المعدل

0,023	0,046	16	0,125	0,168	20	المسعرة	نموذج كوتري
0,079	0,064	36	0,124	0,107	32	غير المسعرة	
0,019	0,036	16	0,133	0,163	20	المسعرة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (07): التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح نتيجة لفرضية التسعير في البورصة الجزائرية

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF				التصنيف	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
النسبة	غير المسعرة	النسبة	المسعرة	النسبة	غير المسعرة	النسبة	المسعرة		
% 19	7	% 31	5	% 38	12	% 45	9	ممارسة	نموذج جونز
% 81	29	% 69	11	% 63	20	55%	11	غير ممارسة	
% 14	5	% 25	4	% 34	11	% 50	10	ممارسة	نموذج جونز المعدل
% 86	31	% 75	12	% 66	21	% 50	10	غير ممارسة	
% 11	4	% 25	4	% 38	12	% 35	7	ممارسة	نموذج كوتري
% 89	32	% 75	12	% 63	20	% 65	13	غير ممارسة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (08): تصميم مصفوفة التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية

قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

فترات الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF		البيان	
بعد SCF	قبل SCF	الشركات المسعرة	التسعير في البورصة الجزائرية
الشركات المسعرة في البورصة بعد تطبيق SCF	الشركات المسعرة في البورصة قبل تطبيق SCF	الشركات غير المسعرة	التسعير في البورصة الجزائرية
الشركات غير المسعرة في البورصة بعد تطبيق SCF	الشركات غير المسعرة في البورصة قبل تطبيق SCF	الشركات غير المسعرة	التسعير في البورصة الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (09): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاهين لأثر ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية

قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	مربع المتوسط Carrémoyen	درجة الحرية ddl	الفرضية	نماذج قياس المستحقات الإختيارية
0,000	15,482	0,184	1	SCF	نموذج جونز
0,554	0,352	0,004	1	COTE	
0,041	4,280	0,051	1	SCF * COTE	
0,000	15,300	0,152	1	SCF	نموذج جونز المعدل
0,337	0,931	0,009	1	COTE	
0,050	3,920	0,039	1	SCF * COTE	
0,000	16,175	0,167	1	SCF	نموذج كوتري
0,527	0,404	0,004	1	COTE	
0,048	3,999	0,041	1	SCF * COTE	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد نتيجة التسعير في البورصة الجزائرية

ممارسات إدارة الأرباح			المتغير التابع	المتغير المستقل
Sig	قيمة الإختبار t	معاملات الإندثار β		
0,600	-0,526	-0,083		الثابت (Constante)
0,342	0,955	0,018		التسعير في البورصة الجزائرية
0,018	-2,415	-0,045		النظام المحاسبي المالي SCF

0,056	1,936	0,351	ربحية الشركة
0,335	0,969	0,006	حجم الشركة
0,556	0,592	0,039	مديونية الشركة
0,035	-2,144	-0,062	معدل نمو الشركة
0,000	6,278	0,643	خطر الإستغلال
0,008	-2,713	-0,003	مؤشر السيولة
0,797	0,258	0,000	التحفظ الخاسبي
0,431			معامل التحديد R <sup>2</sup>
0,377			معامل التحديد المصحح AdjR <sup>2</sup>
2,250			قيمة Durbin-Watson
7,911			قيمة الإختبار F
0,000			معنوية الإختبار Sig
مستوى معنوية الإختبار Sig < 0.05 *			
عدد المشاهدات N=104			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (11): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			البيان
مستوى المعنوية Sig.	درحة الحرية ddl	قيمة الإختبار	
0,000	104	0,124	البواقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (12): نتائج إختبار التداخل الخطي

Statistiques de colinéarité		المتغيرات
معامل التضخيم VIF	Tolérance	
1,247	0,802	التسعير في البورصة
1,125	0,889	النظام الخاسبي المالي SCF
1,444	0,692	ربحية الشركة
1,225	0,816	مديونية الشركة
1,532	0,653	حجم الشركة
1,127	0,887	مخاطر الإستغلال
1,305	0,766	مؤشر السيولة
1,191	0,839	التحفظ الخاسبي
1,292	0,774	التسعير في البورصة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

- الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup>. Alex Augusto TimmRathke et al (2016), **International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America**, Revista de Administração Contemporânea, Volume 20, No 03, PP.368-388 Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/301708250>
- <sup>2</sup>. YosrHrichi (2013), **Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises**, La Revue des Sciences de Gestion 2013/5 (N° 263-264), PP.167-168.
- <sup>3</sup>. Yuyang Zhang et al (2013), **How do accounting standards and insiders 'incentives affect earnings management? Evidence from China**, Emerging Markets Review, Volume 16, PP.78-99.
- <sup>4</sup>. أيمن أحمد شتيوي (2009)، دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية ، المجلة العملية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، ص.ص.01-53.
- <sup>5</sup>. Stephen M. Courtenay et al (2008), **The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison**, SSRN Electronic Journal; December 2008. PP.1-43 Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1473571>
- <sup>6</sup>. Thomas Jeanjean (2002). **Gestion de résultat : mesure et demesure. Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité**, le contrôle et l'audit, France, May 2002, P.01.
- <sup>7</sup>. Marie-Anne Verdier, Jennifer Boutant (2016), **Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs ? Le cas des entreprises françaises cotées**, Comptabilité, Contrôle, Audit, 2016/3 (Tome 22), PP.9-45.
- <sup>8</sup>. محمد رجب محمود بدر (2013)، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص.51.
- <sup>9</sup>. Hervé Stolowy Gaéton Breton (2003), **la gestion des données comptables : une revue de la littérature**, Comptabilité contrôle audit, France, tome 9, Volume 1, P.135.
- <sup>10</sup>. MuryaHabbashSalimAlghamdi (2015), **The perception of earnings management motivations in Saudi public firms**, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol 5 Iss1, P.124.
- <sup>11</sup>. MessodBeneish (2001), **Earnings Management: A Perspective**, Kelley School of Business, Bloomington, Indiana University, April 2001, PP.7-9.
- <sup>12</sup>. Paul Clikeman (2003), **Where Auditors Fear to Tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use**, Internal Auditor (Vol. 60, Issue 4) p. 75 .
- <sup>13</sup>. Alex Augusto TimmRathke et al (2016), **Op,Cit**, PP 368-388.
- <sup>14</sup>. أيمن أحمد شتيوي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص.ص.01-53.
- <sup>15</sup>. محمد عوني عبد أبو جبة (2015)، أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- <sup>16</sup>. ZaenalFanani (2013), **Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange**, Faculty of Economic and Business UniversitasAirlangga, Indonesia. Available on: <http://repository.unair.ac.id/6735/>
- <sup>17</sup>. Shangkun Liang, et al (2011), **Macroeconomic control, political costs and earnings management: Evidence from Chinese listed real estate companies**, China Journal of Accounting Research, Volume 4, Issue 3, University of Hong Kong, PP.91-106. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1755309111000153>
- <sup>18</sup>. عمر فريد شقور (2016)، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الإستخراجية الأردنية ، مجلة الأعمال والإدارة، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص. 110-129 متاحة على الوابط: <http://centrefexcellence.net/J/JBM/pdfs/jbm.2016.4.3.110.129.pdf>
- <sup>19</sup>. نضال عمر زلوم (2015)، أثر التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المساهم الأردنية. متاحة على الوابط: <https://www.researchgate.net/publication/275959475>
- <sup>20</sup>. Chung-PengKhoo et al (2015), **IFRS Convergence and Earnings Management**, Journal of Social Science and Humanities, Volume 23, May 2015, PP.75-84. Available at ResearchGate:

<https://www.researchgate.net/publication/283675748>

<sup>21</sup>. Fakhfakh Ben Amar, Ines (2009), **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises (étude comparative des entreprises françaises et américaines)**, Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, Accès en ligne: <http://theses.univ-reims.fr/exl-doc/GED00001086.pdf>

<sup>22</sup>. Palacios-Manzano, M., Martinez-Conesa, I (2014), **Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management: An Emerging Market Perspective**, Transformations in Business & Economics, Vol 13, No 1, PP.21-40. Available on: <http://www.transformations.knf.vu.lt/31/ge31>

<sup>23</sup>. Sondes Draief, AdelChouaya (2012). **Effet de la gestion comptable et réelle des résultats sur le coût de la dette : analyse avant et après SOX**. Comptabilités et innovation, Grenoble, France, May 2012, L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, Accès en ligne: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00691020/>

<sup>24</sup>. Claude FRANCOEUR, Ridha SHABOU et al (2008), **Le lien entre la performance sociale des entreprises et la gestion des résultats comptables la comptabilité, le controle et l'audit** entre changement et stabilité, France, May 2008. disponible sur le site: [halshs-00525423](http://halshs-00525423)

<sup>25</sup>. Ridha Shabou, NeilaBoulilaTaktak (2002), **Les déterminants de la Comptabilité créative: étude empirique dans le contexte des entreprises tunisiennes**, Comptabilité-Contrôle- Audit, 2002/1 (Tome 8), P.06.

<sup>26</sup>. محمد موسى حمدان، محمد أبو عجيلة (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، المجلد 15، العدد الأول، ص 27.

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عمر الفاروق زرقون، عبد النور شنين (2020)، أثر التسعير البورصي على ممارسات إدارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة الممتدة بين (2006-2014) -، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 33-54.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاقتباس 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاقتباس 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.